



Convention on Migratory Species CMS Abu Dhabi Office

معاهدة المحافظة على الأنواع المهاجرة - مكتب أبوظبي

United Nations Environment Programme



مكتب معاهدة الأنواع المهاجرة - أبو ظبي: عقد من الإنجازات

احتفالاً بعشر سنوات من الشراكة مع هيئة البيئة - أبوظبي ودولة الإمارات العربية المتحدة

استضافة مكتب معاهدة الأنواع المهاجرة - أبو ظبي يعزز تقاليد الحفظ في الإمارات العربية المتحدة

في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ وقعت هيئة البيئة - أبو ظبي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة اتفاق شراكة أنشئ بموجبه مكتب معاهدة الأنواع المهاجرة في أبو ظبي، وهو مركز إقليمي لأمانة المعاهدة مكرس لحفظ أبقار البحر والطيور المهاجرة الجارحة وغيرها من الأنواع المهاجرة.

وبذلك أصبح مكتب معاهدة الأنواع المهاجرة في أبو ظبي المكتب الوحيد من مكاتب المعاهدة الذي يعمل خارج مقر المعاهدة في بون، ألمانيا، وتستضيفه بشكل كامل وكالة بيئية محلية في دولة عضو في المعاهدة. ويشرف مكتب معاهدة الأنواع المهاجرة - أبو ظبي على تنفيذ اثنين من الاتفاقات الدولية المتخصصة في إطار المعاهدة: مذكرة التفاهم بشأن أبقار البحر التابعة للمعاهدة، التي دخلت حيز النفاذ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧،



ومذكرة التفاهم بشأن الطيور الجارحة التابعة للمعاهدة،

سعادة ماجد المنصوري، الزبائيث مريما ولحسن الكبير (من اليمين إلى اليسار) خلال حفل التوقيع في 12 أكتوبر 2009

التي بدأ نفاذها اعتباراً من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وينسق

المكتب أيضاً الأنشطة التي تعالج الأخطار العامة على الأنواع المهاجرة ذات الأهمية على الصعيدين الوطني والإقليمي وتعزز المعاهدة والاتفاقات التابعة لها في منطقتي غرب آسيا وشمال غرب المحيط الهندي.

وفيما يخص الإمارات العربية المتحدة فإن دعم شراكة الحفظ الاستراتيجية هذه يمثل الخطوة التالية في التقليد الطويل الأمد الذي ينتهجه



معالي محمد احمد البواردي

البلد والمتمثل في حماية البيئة الطبيعية. وقد صرح معالي محمد أحمد البواردي، نائب رئيس مجلس إدارة هيئة البيئة - أبو ظبي ووزير الدولة لشؤون الدفاع في دولة الإمارات العربية المتحدة، بأن أصول هذا التقليد تعود إلى مؤسس الإمارات العربية المتحدة، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان.

وقال السيد البواردي إن "الشيخ زايد كان يحترم البيئة الطبيعية، وكان لديه مبدأ أخلاقي راسخ

فيما يتعلق بحفظ الحيوانات البرية وحب لهذه الحيوانات، واقترن ذلك برؤية للعمل، ليس داخل البلد فحسب بل أيضاً مع البلدان الأخرى، من أجل تحقيق أهداف الحفظ".



Convention on Migratory Species CMS Abu Dhabi Office

معاهدة المحافظة على الأنواع المهاجرة - مكتب أبوظبي

United Nations Environment Programme



وبحلول منتصف العقد الأول من القرن الحالي كان لدى أبو ظبي اهتمامات طويلة الأمد في مجال حفظ الأنواع البحرية وأنواع الطيور (على سبيل المثال، السلاحف البحرية، وأبقار البحر، وأسماك القرش، وأسماك أبو سيف، والحبار، وطيور النحام الكبير، والصقور الحرة، والصقور الفاحمة، والعقاب، والنسر المصري). ويتتبع علماء هيئة البيئة في أبو ظبي الأنواع المهاجرة على نحو راند، باستخدام الأقمار الصناعية، وأظهرت النتائج بوضوح أن مجموعات الأنواع المهاجرة في أبو ظبي قطعت مسافات بعيدة وأنها توجد كذلك في بلدان أخرى. وقال معالي البواردي إن قيادة هيئة البيئة - أبو ظبي تدرك أن نجاح جهود أبو ظبي في مجال الحفظ تعتمد على العمل مع دول الانتشار الأخرى.

وقال السيد البواردي إن "إدراك أن الحيوانات، وأعمال الحفظ التي ننفذها، وأعمال الحفظ التي تنفذها دول أخرى جميعها يتربط بعضها مع بعض أشعل الرغبة في دعم منتدى الأطراف قائم على منظمة الأمم المتحدة لحفز الجهود المبذولة على الصعيد القطري وتنسيق جهود الحفظ عبر نطاقات الهجرة"، وأضاف: "كنا مقتنعين بأن هذا النهج سيكون أكثر فعالية بالقياس إلى العمل بشكل ثنائي".

وتتميز أبو ظبي بأطول ساحل في الإمارات العربية المتحدة، وهي تمثل ثاني أكبر تجمع لأبقار البحر في العالم مع ثلاثة بلدان أخرى في الخليج العربي، ولذلك فإن فكرة دعم آلية تابعة لمعاهدة الأنواع المهاجرة تهتم بهذا الحيوان الثديي البحري المسالم تحظى بالأولوية. وقد استوحيت الفكرة من واقع المشاركة الفعالة لهيئة البيئة - أبو ظبي، باسم دولة الإمارات العربية المتحدة، في مذكرة التفاهم المتعلقة بحفظ وإدارة السلاحف البحرية وموائلها في المحيط الهندي وجنوب شرق آسيا التابعة لمعاهدة الأنواع المهاجرة.



وقال سعادة ماجد المنصوري، الأمين العام السابق لهيئة البيئة - أبو ظبي: "أثارت إعجابنا إنجازات مذكرة التفاهم المتعلقة بحفظ وإدارة السلاحف

بقرة بحر (تصوير ماندي اتيسون)

البحرية وموائلها في المحيط الهندي وجنوب شرق آسيا، وكيفية تحفيزها للعمل الوطني والتعاون الدولي مع تعزيز تبادل المعلومات والتعاون التقني والتوعية".

وقد عرضت هيئة البيئة - أبو ظبي أن تستضيف في عاصمة الإمارات العربية المتحدة وحدة لأمانة معنية بمذكرة التفاهم بشأن أبقار البحر، بعد سلسلة من المناقشات في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، والمشاركة في استضافة اجتماع دولي في أبو ظبي وضعت فيه الصيغة النهائية لمذكرة التفاهم بشأن أبقار البحر، ووقعت عليها سبعة بلدان منها دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك في آب/أغسطس ٢٠٠٨ خلال اجتماع غير رسمي للدول الموقعة على مذكرة التفاهم في بالي، إندونيسيا.



Convention on Migratory Species CMS Abu Dhabi Office

معاهدة المحافظة على الأنواع المهاجرة - مكتب أبوظبي

United Nations Environment Programme



نسر أبيض الظهر (تصوير اندريه بوتنا)

أما فيما يتعلق بالطيور الجارحة فقد قال السيد المنصوري إنه بحلول عام ٢٠٠٦، عندما دعت المملكة المتحدة الإمارات العربية المتحدة إلى المشاركة في قيادة عملية لوضع صك مخصص تابع لمعاهدة الأنواع المهاجرة، كانت هيئة البيئة - أبوظبي تدرّك بالفعل من واقع بيانات التتبع بالأقمار الصناعية أن وجود 'مقاربة لمسارات هجرة الطيور' هو امر ضروري لنجاح جهود الحفظ. وفي عام ٢٠٠٧ قبلت الإمارات العربية المتحدة دعوة المملكة المتحدة تقاسم القيادة في إنشاء آلية للطيور الجارحة.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، عُقد في أبو ظبي اجتماع اشتركت في استضافته الإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة لإبرام مذكرة التفاهم بشأن الطيور الجارحة.

وخلال الاجتماع عرضت الإمارات العربية المتحدة ممثلةً في هيئة البيئة - أبوظبي استضافة وحدة تنسيق مؤقتة لمذكرة التفاهم، واقترحت كذلك إنشاء مركز إقليمي لمعاهدة الأنواع المهاجرة في عاصمة الإمارات العربية المتحدة. وقد وضعت الصيغة النهائية لمذكرة التفاهم بشأن الطيور الجارحة بنجاح ووقعت عليها ٢٨ دولة منها الإمارات العربية المتحدة، ومن ثم دخلت حيز النفاذ في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

ومهدت هذه الخطوات الطريق لما حدث في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ عندما وقعت معاهدة الأنواع المهاجرة وهيئة البيئة - أبوظبي اتفاق شراكة. حيث وقع معالي ماجد المنصوري، الأمين العام لهيئة البيئة - أبوظبي حينئذ، على الاتفاق باسم حكومة أبوظبي. ومثلت برنامج الأمم المتحدة للبيئة إيلزابيث ماروما مريما، التي كانت في ذلك الوقت الأمانة التنفيذية لمعاهدة الأنواع المهاجرة.

وقالت السيدة مريما، التي ترأس حالياً اتفاقية التنوع البيولوجي: "إن التعاون بين الإمارات العربية المتحدة ومعاهدة الأنواع المهاجرة يمثل نجاحاً هائلاً لجهود الحفظ والمعاهدة. إنه مثال واضح للكيفية التي نود أن تتطور بها الصكوك المتخصصة الأخرى في معاهدة الأنواع المهاجرة."

وأضافت قائلة: "إن الدعم المتواصل والسخي الذي تقدمه حكومة أبوظبي قد كفل الإدارة والتنسيق الفعالين لمذكرتي التفاهم. إن هذا أمر رائع."

وقالت السيدة مريما: "إن نجاح مكتب معاهدة الأنواع المهاجرة - أبوظبي هو دليل على ما يمكن تحقيقه في غضون فترة قصيرة من الزمن عندما تمتلك إحدى الدول الأعضاء رؤية، وتتولى دوراً قيادياً، وتلتزم بالاستثمار في إجراءات ملموسة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي."

وهناك عدد من مبادرات الحفظ الهامة التي نتجت عن التعاون المثمر والناجح بين مكتب معاهدة الأنواع المهاجرة - أبوظبي وهيئة البيئة - أبوظبي منذ عام ٢٠٠٩ عندما أنشئ المكتب في دولة الإمارات العربية المتحدة لأول مرة. إن رؤية حكومة أبوظبي، مع الدعم القوي الطويل الأجل الذي توفره، إلى جانب النطاق الثري لمنبر الأمم المتحدة، تدعم حفظ أبقار البحر والطيور الجارحة وغيرها من الأنواع المهاجرة، وتعزز رفاه المجتمعات البشرية ذات الصلة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.